

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٢٢

الجمعة، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد بوليانسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا كواردا
	الصين	السيد تشانغ ديانبو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

1824309 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إريتريا وجيبوتي والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة يقدمها سعادة السيد خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاًبالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

وأعطي الكلمة الآن للسفير عمروف.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لما تنص عليه الفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا وتشمل الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى نهاية تموز/يوليه.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة إلى الصومال تلقت اللجنة ١٠ إخطارات عملا بالفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ١٠ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) وثلاثة إخطارات من الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) وإخطارين من حكومة الصومال الاتحادية عملا بالفقرتين ٢ و ٩ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧). وتلقت اللجنة أيضا تأكيدين لاحقين للتسليم من حكومة الصومال الاتحادية عملا بالفقرتين ٦ و ٧ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) دون تلقي أي إخطار مسبق بالتسليم.

بداية، أود أن أرحب بتوقيع الإعلان المشترك للسلام والصداقة في ٩ تموز/يوليه من هذا العام من قبل رئيس دولة إريتريا، السيد أسياس أفورقي، ورئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، السيد أبيي أحمد، وأشيد بالتزام كلا الطرفين ببدء مرحلة جديدة من التعاون والشراكة بينهما. وننوه أيضا بزيارة رئيس الصومال، السيد محمد عبد الله محمد فرماجو إلى أسمرة في ٢٨ تموز/يوليه وبناء على دعوة من رئيس إريتريا.

ستركز إحاطتي اليوم على زياراتي إلى إثيوبيا وجيبوتي والصومال في أيار/مايو وما تلاها من أنشطة اللجنة وقراراتها. لقد كانت الزيارة التي قمت بها في أيار/مايو هي المرة الأولى التي يسافر فيها رئيس اللجنة إلى منطقة القرن الأفريقي منذ عام ٢٠١٠. وشهدنا خلالها تعاونا ملحوظا من جميع البلدان التي قمنا بزيارتها. ورحبت جميع البلدان وأبدت تعاونها معنا على أرفع المستويات الممكنة. واتسم جميع محاورينا بالصراحة في تبادل وجهات نظرهم معنا. ولا شك أن المنطقة ملتزمة بمواصلة العمل على حل المسائل القائمة وتحقيق المزيد من الاستقرار والسلام الدائمين.

وفي الاجتماع الذي عُقد مع الوفد في أديس أبابا، أشار رئيس الوزراء الإثيوبي إلى موقف إثيوبيا المبدئي القائم على حل النزاعات بالوسائل السلمية، وأعرب عن استعداده لبدء الحوار مع إريتريا. وربما كانت تلك الآراء مقدمة للتطورات التي حدثت في الأيام الأخيرة هذه. ويؤسفني أنّ إريتريا لم تدعُ الوفد ولم تغتنم هذه الفرصة للإدلاء بآرائها بشأن الحالة في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك تنفيذ الجزاءات.

وأود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة المستمر بالعمل مع إريتريا. وقد وجهت في هذا الصدد رسالة باسم اللجنة إلى القائم بأعمال

البعثة الدائمة لإريتريا، أعربتُ فيها عن شعوري بالأسف لعدم الرد على الزيارة المقترحة إلى أسمرة.

كذلك طلبت من السلطات الإريترية التعاون مع اللجنة وفريق الرصد الصومالي الإريتري. لقد كانت الزيارة إلى المنطقة دبلوماسية الطابع وممارسة لبناء الثقة. ويتمثل الهدف في العمل بشكل مباشر مع السلطات للحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في المنطقة، بما في ذلك تطبيق تدابير الجزاءات على الصومال وإريتريا، وتقييم مدى فعالية التدابير وتنفيذها من أجل تعزيز السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي. وتقر اللجنة وتشجع الجهود التي تبذلها، ولا سيما فيما يتعلق بالإخطارات المرسلة إلى اللجنة، وقد ذكّرت المسؤولين الصوماليين بالتزاماتهم في إطار الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة وضرورة الامتثال لها.

أما فيما يتعلق بالحظر المفروض على الفحم، فقد أعربت السلطات الصومالية عن قلقها البالغ إزاء استمرار تجارة الفحم التي تسهم في تمويل الأنشطة الإرهابية لحركة الشباب. أشار رئيس الصومال إلى أهمية التنفيذ الملائم للحظر المفروض على الفحم، بينما طلب رئيس الوزراء من لجنة الجزاءات تحمل الأفراد والكيانات المسؤولية عن الاتجار غير المشروع بالفحم الصومالي. ستنظر اللجنة بشكل جاد في الطلبات. وفيما يتعلق بالديناميات الإقليمية، أشار جميع المحاورين إلى الأثار المزعزعة للاستقرار لحرب اليمن على استقرار المنطقة. إن الحرب لم تؤثر على تدفق الأسلحة فحسب، بل أيضا على العلاقات التجارية والاستثمار والتجارة والسياحة بين اليمن والبلدان في منطقة القرن الأفريقي.

وفيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على الصومال، لاحظنا عزم الحكومة الاتحادية في الصومال على رسم صورة للإدارة الجديدة في ضوء الإصلاحات والرغبة في الاضطلاع بالمسؤولية عن أمنها في المستقبل. وعلى الرغم من أن هذا الأمر جدير بالثناء، ترى اللجنة أن حظر توريد الأسلحة لا ينبغي أن يُرفع تماما حتى تقوم الصومال بإجراء الإصلاحات السياسية والأمنية، وتنشئ مؤسسات قوية قادرة على تأمين المستوى الكافي لإدارة الأسلحة والذخيرة. وحذرت جميع المحاورين من مغبة الانسحاب المبكر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من البلد، لأنهم يعتقدون أن القوات الصومالية ليست مستعدة بعد لتولي المسؤولية الكاملة عن أمنها. تؤيد اللجنة التوصيات الأخرى الرامية إلى تعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات. ومن هنا، تم توزيع مذكرتين شفويتين على التوالي في ٢٥ و٢٨ حزيران/يونيه لتذكير الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب أحكام حظر الأسلحة والحظر على الفحم.

اقترحت أيضا أن تناقش اللجنة التوصيات التي قدمها فريق التحقيق المشترك في تقريره الأول الصادر في ١ أيار/مايو. واجتمعت اللجنة في ٢٥ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، نقحت اللجنة مذكرتها المتعلقة بتنفيذ المساعدة في حظر توريد الأسلحة لتشمل بعض التوصيات التي قدمها فريق التحقق المشترك. وبما أن الوفد لم يتمكن من الاجتماع بالممثل الخاص للأمين العام للصومال، مايكل كيتينغ، أثناء رحلتنا إلى مقديشو، فقد عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية في ٢٠ تموز/يوليه تقاسم خلالها السيد كيتينغ الرؤى المشتركة بشأن مسائل السلام والأمن في الصومال لكونها تتعلق بنظام الجزاءات.

في الختام، كانت هذه الزيارة الهامة التي اكتسبت خلالها اللجنة معلومات قيمة للغاية عن الحالة السياسية والأمنية الراهنة المتعلقة بمنطقة القرن الأفريقي. والمعلومات التي جمعناها مكنّت اللجنة من العمل لتحسين تنفيذ تدابير الجزاءات المفروضة على الصومال وإريتريا. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن اللجنة ستواصل إسهامها في الجهود التي يبذلها المجلس لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال والقرن الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل كازاخستان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢)

و١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على إحاطته الإعلامية، وأعرب عن تقديري لقيادته للجنة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفير خيرت عمروف، بوصفه رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة في توجيه عمل اللجنة. ونقدر نتائج زيارته إلى المنطقة التي أخذته إلى جيبوتي، وإثيوبيا والصومال. ولا بد لي من أن أكرر تقديرنا للموضوعية والنزاهة التي أدار بهما أعمال اللجنة. وبطبيعة الحال، فقد حدث الكثير منذ زيارة الرئيس، وأن تلك الأحداث تنطوي على آثار كبيرة بالنسبة لأعمال اللجنة بعدة طرق، فضلا عن نظام الجزاءات.

من المستحيل أنكار سياسة منطقة القرن الأفريقي بصدد التغير السريع، مع الآثار المفيدة لذلك، وقد كان كله نتيجة التقارب بين إثيوبيا وإريتريا، وهذا الأمر لم يكن بالإمكان تصوره قبل بضعة شهر. إن ما حدث خلال الأسابيع القليلة يعتبر تاريخيا حقا. وبعد توقف دام ٢٠ سنة، قررت إثيوبيا وإريتريا طي الصفحة وفتح فصل جديد ليس فقط بشأن تطبيع العلاقات، بل للتعبير عن الالتزام ببناء العلاقات التي تجسد حقا الروابط القديمة العهد بين شعبيهما. وما كان من المستحيل ذات مرة النظر فيه، قد أصبحت ممكنا الآن بفضل الشجاعة التي تحلت بها القيادة في كل من البلدين والخطوات الجريئة التي اتخذتها. إن الشعبين الإثيوبي والإريتري اللذين يتوقان إلى السلام طيلة عقدين من الزمن، رحبا ترحيبا حارا بذلك الانفراج الكبير بمنتهى الفرح والتفاؤل. لقد ولت الأيام عندما لم يكن بالامكان ضمان تحديد المدة التي سوف تظل فيها الأسلحة صامتة بين البلدين.

كما ذُكر قبل قليل، فإن ذلك يكتسي معنى وأهمية كبيرين ليس بالنسبة للشعبين فحسب، بل أيضا للمنطقة التي عانت من الصراع والأزمات لوقت طويل جدا. وسوف يقدم ذلك مساهمة تاريخية رئيسية في الجهود الرامية إلى إسكات المدافع في أفريقيا، بينما يضرب مثلا على حل الصراعات في القارة. ومما لا شك فيه أن المنطقة ستكون في موقف أفضل بكثير للإسهام في إحلال السلام في الصومال. وستكون الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أكثر فعالية في الجمع بين بلدان المنطقة للعمل معا من أجل السلام والتعاون الإقليمي في جميع المناطقعلى نحو أفضل بكثير من ذي قبل. وفي هذا السياق، نود من مجلس الأمن أن يتفهم ما يحدث حاليا بين إثيوبيا وإريتريا. إن الرياح التغيير تلك كانت موضوع ترحيب في المنطقة وخارجها. ومما لا شك فيه أنه لا بد من استدامة الزخم الإيجابي الذي تولد طوال الأسبوعين الماضيين، وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية دعم جهود البلدين. ونعتقد أن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. إن العلاقات التي شهدت تحسنا بالفعل بين إثيوبيا وإريتريا ويبدو أنها تيسر إعادة العلاقات الودية بين إريتريا والصومال كما يتجلى ذلك في الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الصومال، السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، إلى إريتريا قبل بضعة أيام. ولا يمكن تجاهل ذلك التقدم الكبير جدا في تحقيق استقرار الحالة في الصومال. ويجب على المجلس تقدير أهمية هذا التطور بالنسبة للأمن في المنطقة.

يبدو لنا أنه من المناسب جدا أن يؤيد المجلس ويشجع الخطوات الجريئة التي اتخذها رئيس الوزراء الإثيوبي. ويبرز ذلك مدى أهمية العمل في العلن لكسر طوق الجمود في حالات الصراع، بغض النظر عن مدى الصعوبة التي اكتنفت الحالة في الماضي. وإذا كان هناك اعتراف بالسياق الأوسع الذي حاولت شرحه من فوري، لا أعتقد أنه سيكون من الصعب إيجاد طرق ابتكارية للاعتراف بأهمية التنمية في منطقتنا في الوقت الذي

أصبح فيه حل النزاعات معقدا للغاية. وبدأنا نسلم بأن منع نشوب الصراعات ينبغي أن يحظى بالأولوية. ومما لا شك فيه أنه يجدر الاحتفال بالتقدم الكبير في سبيل إحلال السلام بين إثيوبيا وإريتريا.

إن إثيوبيا على اقتناع بأن هذا التطور الهام ليس مقصودا منه أن يقتصر على العلاقات بين البلدين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس على أن الروح السائدة هي روح احتضان شعوب المنطقة، لا استبعادها. وبتلك الروح نحاول الاضطلاع بدورنا في المساعدة على إعادة العلاقات الودية بين الشعبين الطيبين في جيبوتي وإريتريا. لقد قام وزير خارجية جيبوتي بزيارة إلى أديس أبابا الأسبوع الماضي لنقل رسالة بالنيابة عن الرئيس غيله إلى رئيس وزراء بلدي. وتمكن من إجراء مناقشات مثمرة ومفيدة للغاية مع كلا رئيس وزراء بلدنا ونظيره وزير خارجية بلدنا.

وأعربت إثيوبيا عن استعدادها للقيام بكل ما يلزم للإسهام في تطبيع العلاقات بين إريتريا وجيبوتي. ونحن على اقتناع راسخ بأن تلك الجهود بالغة الأهمية لإحلال السلام والأمن في منطقتنا. إن الروح الجديدة التي بعثت ينبغي ألا تستبعد أي بلد وهي الأساس الذي تقوم عليه سياسات إثيوبيا العامة. وبطبيعة الحال، فإن تلك الروح الجديدة تتطلب أيضا ألا يبقى أي بلد منعزلا. وعلى المجلس التزام في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن استعدادنا للعمل بشكل وثيق مع المجلس في الأشهر المقبلة للحفاظ على هذا الإنجاز الرائع، الذي له آثار كبيرة على تحقيق السلام والازدهار في أفريقيا بأسرها، بل وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): كان من دواعي سرور حكومة الصومال الاتحادية أنها استضافت الزيارة التي قام بها السفير خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال إريتريا، وأعضاء اللجنة الآخرون إلى مقديشو في ٨ أيار/مايو. وأُطلع أعضاء اللجنة خلال زيارتهم على بعض المجالات الهامة التي أُحرز فيها تقدم. ولا شك أن تحديات السلام والأمن التي تواجه الصومال لا تزال هائلة ولكن إدارة الرئيس فرماجو تبذل محاولة جادة للتصدي لها، تمشيا مع التوصيات العديدة لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وتهدف الجزاءات إلى العمل كأداة للمساعدة على مواجهة التحديات الأمنية، ونحن نشارك الأهداف نفسها المتمثلة في منع وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين، وقطع التمويل عن حركة الشباب، وكفالة عدم استغلال موارد الصومال من الأرصدة السمكية والفحم بغرض زعزعة الاستقرار في البلد. إن مكافحة الإرهاب ليست مجرد مسعى عسكري؛ بل يجب أن تشمل الحوكمة الرشيدة، والسياسات العامة الشاملة للجميع، وتحقيق المصالحة، وأعمال مكافحة الفساد. وأهداف حكومة الصومال الاتحادية وأهداف لجنة الجزاءات متوائمة في تلك المجالات. ولكن الصومال اليوم ليس هو الصومال الذي فرضت عليه الجزاءات في أول الأمر. ولا تزال حركة الشباب تهديدا شرسا وعلينا أن نواصل تنفيذ التدابير التي تقلص مواردها وتحد من قدرتها على مهاجمة الناس الأبرياء. ومع ذلك، أحرز الصومال تقدما كبيرا فيما يتعلق بالإدارة المالية العامة، وإصلاح قطاع الأمن، وإدارة الأسلحة، والمساءلة.

إن هناك شوطا طويلا يتعين قطعه، ولكن على اللجنة وفريق الرصد أن يركزا جهودهما على المجالات التي يشتد فيها الخطر المتعلق بعدم الاستقرار. وتسند إلى فريق الرصد واحدة من أوسع الولايات المسندة لجميع نظم الجزاءات. ونعتقد أن

ذلك يعكس التقدم الذي أحرزه الصومال في تنفيذ ولاية الفريق وتركيزه وأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار الالتزام القوي للحكومة الاتحادية بمواصلة إحراز التقدم. وتبذل حكومة بلدي محاولة حقيقية لتحسين نظامنا للعمليات والمعايير. وندرك أن هناك من يستفيدون من الوضع الراهن ويسعون لإبطاء أو عكس مسار التقدم الذي أحرزناه. ولذلك نحث المجلس على دعمنا بصب تركيزه على المخربين، وليس على الأشخاص المشاركين في الاضطلاع بالمهام الصعبة المتعلقة ببناء الدولة.

لقد أظهرنا التزامنا بتحسين جوانب امتثالنا لنظام الجزاءات من خلال الطلبات المقدمة لمجلس الأمن لاستعراض التدابير القائمة وتحديثها. فعلى سبيل المثال، تسمح الفقرتان ١٠ (ج) و ١١ (أ) للأسلحة بالذهاب إلى المؤسسات الأمنية في الصومال التي تقع خارج نطاق الهياكل الوطنية، مثل قوات الأمن الصومالية التي لم يرد تعريف لها، والشركاء الاستراتيجيين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدون إخطار مسبق أو وضع عمليات سليمة لإدارة الأسلحة والذخيرة، وهو أمر ينطوي على مشاكل ويؤدي إلى تفاقم انتشار الأسلحة في بلدنا. وستقدر حكومة بلدنا إجراء استعراض متأن لهاتين الفقرتين وتنقيحهما. وستواصل الحكومة الصومالية الاستفادة من ذلك، على النحو المبين في خطة الصومال الانتقالية، ووضع إجراءات تشغيل قياسية لإنشاء نظام شامل لإدارة الأسلحة والذخيرة وتشكيل لجنة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بهدف ضمان توزيع مخزونات الأسلحة وتوزيعها وتخزينها وأمنها بصورة مأمونة وفعالة وتوزيع الموظفين المدربين على كلا مستويي الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

إننا ملتزمون بضمان عدم استخدام موارد الصومال لتمويل عمليات حركة الشباب. وفي شباط/فبراير أقر مجلس الأمن الوطني اتفاقا مؤقتا لتقاسم إيرادات مصائد الأسماك. وفي نيسان/أبريل وافق مجلس الوزراء على حظر البيع المحلي للفحم إلى جانب تحسين تنفيذ حظر الفحم. كما أن من الأهمية بمكان لنا الإبقاء على موارد الصومال الطبيعية النفيسة للمساعدة في العملية الحيوية للإنعاش الاقتصادي لبلدنا. وذلك يعني التصدي للصيد غير القانوني وكفالة تمكن مياه الصومال وأرصدته السمكية الغنية من توفير سبل كسب المعيشة للصوماليين والمساعدة على تحقيق استدامة الاستقرار. وفي ٥ حزيران/يونيه توصل مجلس الأمن الوطني إلى اتفاق بشأن ملكية موارد البلد الطبيعية وإدارتها وتقاسمها، على النحو الورد في الاتفاق بشأن تقاسم الموارد الطبيعية.

إن الصومال بلد خارج من عقود من الحرب لمكافحة المتمردين الوحشيين. ونحن نظهر التزامنا القوي بإصلاح مؤسساتنا والوفاء بالتزاماتنا بموجب نظام الجزاءات. وتؤتي جهودنا ثمارها ببطء، ولكن كثيرا ما نتعرض للانتقاد على ما لم نحققه بعد بدلا من الإقرار بالتقدم الذي أحرزناه. ولا تزال قدراتنا في المراحل الأولى، ولكن بناءها سيتطلب دعم شركائنا في مجلس الأمن وفي هيئاته الفرعية. ونأمل أن نتمكن من التعويل على دعمها الثابت لاستمرارنا في إحراز التقدم.

وأخيرا، ينبغي ألا نتجاهل التطورات في المنطقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب مرة أخرى بأحدث التطورات التي حصلت في النزاع الذي طال أمده بين إريتريا وإثيوبيا. ونرحب أيضا بالتوقيع على خطوات تنفيذ الإعلان المشترك للسلام والصداقة بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين الشقيقين. وقام الرئيس فرماجو بزيارة إلى إريتريا في الأسبوع الماضي. ويشدد الصومال على أهمية ضمان تمكن إريتريا وجيبوتي من الاتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن وسائل التوصل إلى تسوية سلمية لجميع المنازعات التي لم تحل بين الدولتين. وأشكر المجلس مرة أخرى وأتمنى له كل النجاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد إدريس (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف كبير لي أن أخاطب مجلس الأمن باسم الشعب الإريتري، الذي ظل كفاحه لإنشاء منطقة جوار سلمية وتعاونية مسألة مدونة في سجلات التاريخ. إن ثلاثة أجيال من الإريتريين جادوا بأرواحهم في سبيل إنشاء نظام إقليمي يقوم على أساس القانون الدولي والتكامل الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الثقافة والتاريخ المشترك للشعوب.

وفي الأسابيع الأخيرة، شهدت منطقة القرن الأفريقي تطورا ذا أبعاد تاريخية. فقد اتخذت إريتريا وإثيوبيا خطوة جريئة لإنهاء حالة الحرب بينهما وفتح صفحة جديدة للسلام والصداقة. وأحدثت الحرب التي سادت خلال العقدين الماضيين آثارا مدمرة تجاوزت البلدين والشعبين المعنيين. فهي قد أدت إلى عرقلة التعاون ذي المغزى وتقويض الآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاع وتسوية النزاع.

ويضع الاتفاق المبرم بين إريتريا وإثيوبيا حدا لهذا النظام الإقليمي المشوّه الذي يسوده العداء والمنافسة، ويفتح آفاقا جديدة للسلام المستدام والتكامل الاقتصادي. وسيعزز منع نشوب النزاعات على الصعيد دون الإقليمي وآلية تسويتها. وعلاوة على ذلك، وقعت إريتريا والصومال اليوم إعلانا مشتركا للسلام والصداقة خلال الزيارة التاريخية التي قام بها فخامة الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو إلى إريتريا. واتفقتا على تبادل السفراء، وإقامة تعاون في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي مجال الدفاع والأمن، وعلى التكاتف من أجل التصدي للعقبات التي تعترض السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وليس من المغالاة في شيء التأكيد على الآثار الإيجابية لهذه التطورات على المنطقة بأسرها.

وكان من الجليّ منذ زمن بعيد أنه من غير الممكن تبرير الجزاءات المفروضة على شعب إريتريا باسم الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. فقد ظلّت قائمةً رغم ثبوت أن الذرائع التي أدّت إلى فرضها كانت واهية على مدى سنوات. وفي هذا الصدد، بدلا من المساعدة على تعزيز السلام والوئام في المنطقة، فقد قوض المجلس التعاون الإقليمي وعطّله على مدى عقد من الزمن. وفي ظلّ السياق الإقليمي الناشئ، نجد أن مناقشة المجلس اليوم مسألة الجزاءات المفروضة على إريتريا أمر يستعصي علينا فهمه. بل كان رفع الجزاءات أنسب إجراء من شأن المجلس اتخاذه، مبيّناً بذلك على نحو لا لبس فيه دعمه للتطورات الإيجابية الأخيرة. وترحب إريتريا بالنداءات التي وجهتها عدة بلدان، منها إثيوبيا والصومال، لرفع الجزاءات. ونرى أنه من غير المقبول أن يواصل عدد قليل فحسب من أعضاء المجلس تحديد الشروط وتغيير القوانين بنيّة إبقاء شعب إريتريا رهن الضغط السياسي لأسباب لا صلة لها بالحفاظ على السلام الدولي. وكما كان الحال في الماضي، من الواضح أنه مهما قدّمت إريتريا وفاءً بالتزامها بقرارات المجلس، وبغض النظر عن التغييرات التي باتت تشهدها المنطقة، لا رغبة لهؤلاء الأعضاء في رفع هذه التدابير العقابية غير المبررة.

لا ينبغي أن تضيع من مجلس الأمن فرصة أخرى للإسهام بشكل إيجابي في تحقيق السلام والأمن على الصعيد الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. فمصداقية المجلس في نظر مواطني المنطقة هي التي على المحكّ. ومن خلال رفع الجزاءات فورا دون قيد أو شرط، بإمكان المجلس أن يبعث رسالة إيجابية مفادها أنه يدعم رغبة مواطني المنطقة في العيش معاً في سلام ورخاء، وأنه على استعداد لمواكبة جهودهم على مدى تلك الرحلة الشاقة لإزالة العقبات التي تعترض طريقهم صوب تحقيق التكامل الإقليمي. أما الخيار الآخر للمجلس هو مواصلة العمل كالمعتاد من خلال فرض شروط مسبقة، وتغيير القوانين وإبقاء هذه الجزاءات ذات الدوافع السياسية دون مبرر. والرسالة الموجهة إلى مواطني المنطقة ستكون أن المجلس لا يرغب في مواكبة التطورات الإقليمية، وسيواصل تشجيع المفسدين الذين

يسعون إلى تقويض عملية السلام والتكامل التي بدأت تبزغ شمسها.

وستظل إريتريا، من جانبها، ملتزمة بمضاعفة جهودها ومتكاتفة مع بلدان المنطقة لكفالة السلام وتسريع التقدم الاجتماعي – الاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السفير خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على إحاطته الإعلامية التي غطّت الفترة من آذار/مارس ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، وتحديداً على الزيارة التي قام بها إلى المنطقة في شهر أيار/مايو، وشملت جيبوتي. وأعتقد أن الزيارة أتاحت للّجنة فرصة ممتازة للتفاعل المباشر مع السلطات في المنطقة والتشاور معها بشأن أفضل السبل لمعالجة بعض المسائل التي لا تزال تعصف بالمنطقة وتقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية والازدهار.

وتأسف جيبوتي أيضا لأن إريتريا لم تدعُ وفدها ولا اغتنمت هذه الفرصة لتقديم آرائها بشأن الحالة في القرن الأفريقي، بما في ذلك تنفيذ الجزاءات. ونظراً إلى رفضها الواضح دعوةَ الرئيس أو التعاون مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، تواصل إريتريا إبداء نمط سلوك يتسم بإنكار الحقيقة وعرقلتها وحجبها.

وكما ذكرنا في رسالتنا إلى الأمين العام، التي جرى تعميمها على أعضاء مجلس الأمن، ترحب جيبوتي بآخر التطورات الإيجابية المتعلقة بالنزاع الذي طال أمده بين إريتريا وإثيوبيا وباستعداد المجلس لتقديم الدعم إلى البلدين من أجل تنفيذ الإعلان المشترك للسلام والصداقة. وهذا بالفعل تطور جدير بنا جميعا تبنيه والاحتفاء به، لأن المنطقة قد ابتُليت بالعديد من النزاعات داخل الدول وفيما بينها ترتّبت عليها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة لفترة طويلة جدا، كما سببت ركود عجلة التنمية الاقتصادية وأعاقت تطورها وحالت دون الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي. وبغض النظر عمّا دمّرته هذه النزاعات من حياة وممتلكات، فقد حوّلت المواردَ الشحيحة المخصصة للتنمية عن مسارها لتُضحي دعماً للحروب. ولعل من الجدير تقييم الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نتيجة النزاعات، لأن من المنطقي أن أي دراسة من هذا القبيل ستثبت من دون أي شك أن فوائد الاستثمار في السلام تفوق التكاليف بمراحل. إن إسكات دوي المدافع وتخليص أفريقيا من آفة النزاعات لَمهمة صعبة، ولكن ينبغي لنا جميعا العمل بجدية، ملتزمين التزاماً تاماً بهذا الهدف. إن شعوب منطقة القرن الأفريقي على قدر لا يوصف من الشجاعة والموهبة، فإن أتيحت لهم الفرصة بوسعهم إبداء روح مثابرة هائلة.

وتتفق جيبوتي مع التقييم الذي أجراه رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في القرار الذي اعتمدته جمعية الاتحاد الأفريقي بتاريخ ٢ تموز/يوليه في نواكشوط بشأن النزاع الحدودي غير المحسوم بين جيبوتي وإريتريا. إذ يشدد على أن هناك ”حاجة ملحة لأن تعمل جميع البلدان في منطقة القرن الأفريقي صوب تحقيق أقصى قدر ممكن من إمكانيات تحقيق السلام الدائم في المنطقة بأسرها“.

ويطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تواصل جهودها الرامية إلى مساعدة جيبوتي وإريتريا في التوصل إلى حل سلمي لنزاعهما الحدودي وتحث البلدين على تقديم التعاون اللازم إلى اللجنة. واسمحوا لي أن أقول بشكل قاطع أن جيبوتي على استعداد للعمل مع اللجنة. وفي السياق نفسه، ترحب جيبوتي برسالة الأمين العام المؤرخة ١٧ تموز/يوليه المتعلقة بالنزاع الحدودي القائم بين جمهورية جيبوتي ودولة إريتريا بهدف مساعدة البلدين،

بالتعاون مع مجلس الأمن، على إيجاد سبيل للمضي قدما سواء من خلال تحكيم يتفق عليه الطرفان أو من خلال وسائل أخرى لتسوية النزاع سلمياً يعتمدها الطرفان.

لقد استثمرت جيبوتي في السلام. وقدمنا مذكرة قانونية وبيانا شاملا يتضمن الوقائع ذات الصلة والمبادئ القانونية المنطبقة على هذه المسألة وغيرها من المسائل التي تشكل جزءا من النزاع وأسرعنا بتقديم قائمة بأسرى الحرب الذين نحتجزهم. وبما أن الأمين العام يشرع في إجراء مشاورات، لا بد لنا أن نتناول تسوية هذا النزاع مُتحلّين بنوايا صادقة وعقول منفتحة، آخذين في اعتبارنا أن النزاع ظلّ قائماً منذ السنوات العشر الأخيرة، وأننا قضينا ست سنوات من المفاوضات العقيمة برعاية قطر. ينبغي للمجلس أن يحث إريتريا، تماشيا مع الفقرة ٤٠ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، على المشاركة على نحو هادف في جهود الوساطة التي يقودها الأمين العام بالتعاون مع مجلس الأمن. ولا يسعنا أن نفوت هذه الفرصة التي تتيح لنا بناء وأخذ زمام مستقبل يسوده السلام والتنمية في المنطقة. ويجدر التذكير بأن جهود الوساطة التي قادتها قطر قد تعثرت منذ خطوتها الأولى لأن إريتريا رفضت تعيين عضو في الهيئة التي أنشئت للوساطة ولم تُبد في الحقيقة أي التزام جدي بتحقيق السلام.

وفيما ننوه بآفاق السلام الممكنة في المنطقة، لا مفر من حقيقة أن الحدود الدولية لا تزال محلّ خلاف. إذ تواصل إريتريا احتلال الأراضي الجيبوتية، ولا يزال أسرى الحرب مجهولي المصير، وما زالت التهديدات باستخدام القوة تصبّ من الجانب الإريتري وخطر المواجهة العنيفة مخيماً في الأفق بشدة. وعلى النحو الموثق في آخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2017/925)، ثمة نشاط جاري على الجانب الإريتري من الحدود عند رأس دوميرة، والحالة عرضة لاستغلال المصطادين في الماء العكر. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو الموثق في التقارير المتعاقبة لفريق الرصد، تواصل إريتريا تجنيد متمردين جيبوتيين وتدريبهم وتجهيزهم في معسكر تدريب أندالي، الذي يُجرون انطلاقاً منه غارات عنيفة على القرى في جيبوتي وهجمات على قوات الأمن الجيبوتية. ويواصل تقرير فريق الرصد تقديم عرض مفصل، استنادا إلى شهادات مقاتلين سابقين، عن كيفية مشاركتهم في غارات اختطاف عنيفة عبر الحدود، تشمل اختطاف الأطفال. وندعو إريتريا إلى الكفّ عن سلب هؤلاء الأطفال حياتهم، فهم غالبا ضحايا صدمات نفسية، وخسارة لمجتمعاتهم ودولتهم.

وباقترافها ذلك، تتجاهل إريتريا بتحدّ قرارات مجلس الأمن. وإن أردنا اعتبار هذه القرارات أكثر من مجرد كلام لا معنى له ولا جدوى منه، يجب أن تظل الجزاءات على عدم الامتثال قائمةً ما دامت إريتريا ترفض الالتزام بها.

وفي الوقت نفسه، ستدعم جيبوتي عمل المجلس لتيسير امتثال إريتريا من خلال تحديد مسار واضح في إطار زمني معقول من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تود جيبوتي أن تبدي الملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بإنهاء دعم إريتريا للجماعات المسلحة، ينبغي أن يعتزم المجلس إرسال بعثة رصد لإريتريا في غضون شهر، شريطة أن تلتزم إريتريا بالتعاون الكامل معها، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى جميع المعلومات والوثائق التي تعتبر ضرورية وجميع الأفراد الذين تعتبر البعثة أنه من الضروري إجراء مقابلة معهم. وستقدم البعثة تقريرا إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما من عودتها من إريتريا.

ثانيا، فيما يتعلق بأسرى الحرب، ينبغي للمجلس أن يقضي بأن تخصص لهم إريتريا نفس بعثة الرصد وأن تتيح الوصول إلى البعثة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأخيرا، وبناء على المساعي الحميدة للأمين العام، وبالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، ينبغي أن يدعو الأمين العام إلى عقد

اجتماع عاجل للأطراف لتيسير التوصل إلى اتفاق فيما بينهم من خلال الوسائل المقبولة من جميع الأطراف لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للأمين العام أن يصدر حله الموصى به في غضون ١٢٠ يوما وأن يطالب إريتريا وجيبوتي إما بقبول ذلك الحل أو، في حال ما إذا رفضه أحدهما، إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار نهائي وملزم. وترى جيبوتي أن هذا المسار والجدول الزمني سيتيحان لإريتريا وسيلة عادلة ومعقولة وسريعة لحل المسائل المعلقة بطريقة تحمي الإجراءات التي يتخذها المجلس وتكفل الامتثال للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالصومال، يسر جيبوتي النتيجة التي توصل إليها منتدى الشراكة المعني بالصومال والتقدم الذي تحرزه الصومال في عدد من المجالات الحيوية. ونرحب بإقرار الخطة الانتقالية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والالتزام بتنفيذها على النحو المعرب عنه في بيانه المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقوم بدور حيوي تمكيني في الوقت الذي تسعى فيه الصومال لتطوير قدراتها من أجل أن تتولى تدريجيا المسؤولية عن الأمن. وتستحق البعثة الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، رحبت جيبوتي بتجديد ولاية البعثة، وذلك من خلال اعتماد القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨) في وقت سابق هذا الصباح.

(تكلم بالفرنسية)

وختاما، فإن ظهور قرن أفريقي جديد أمر ممكن الآن، ويعد هدفا في متناول أيدينا. وتقف جيبوتي على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمتها بهدف تحقيق سلام شامل ودائم وقوي في المنطقة لصالح شعوبنا. ولا يمثل التعثر في الماضي خيارا. فلنعمل معا من أجل بناء مستقبل أفضل للبشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه قد تكون آخر جلسة للمجلس في شهر تموز/يوليه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد السويد لجميع أولئك الذين دعمونا في رئاستنا خلال الشهر الماضي.

وأود أولا أن أشكر زملائنا من شعبة شؤون مجلس الأمن على الروح المهنية والكياسة التي أبدوها طوال الشهر الماضي، بما في ذلك دائرة إدارة المؤتمرات، وأعضاء المكتب، والمترجمين الشفويين، ومدوني المحاضر الحرفية، وموظفي الأمن الذين، كما هو الحال دائما، أنجزوا عملا بارزا ومهمة بالغة السخاء والدعم. أشكرهم جميعا. كما أود أن أشكر الجهات الأخرى في الأمانة العامة التي دعمتنا بشأن المعلومات المستكملة، وما إلى ذلك، وبصفتهم مقدمي إحاطات إعلامية على أساس منتظم.

وبطبيعة الحال، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس والأفرقة التابعة لهم على ما قدموه من دعم وتعاون ممتاز وروح طيبة دائما على جميع المستويات. ويسرني بشكل خاص أننا استطعنا معا أن نتكلم بصوت واحد بشأن العديد من المسائل في هذا الشهر. كما أود أن أشكر الدول الأعضاء الأخرى على ما قدموه من مشاركة ودعم، وفي كثير من الحالات، مساهمات قيمة للغاية في المناقشات المفتوحة التي أجريناها. والشكر موصول لوسائط الإعلام والمجتمع المدني على تفاعلهم المستمر.

وفي الختام، أود أن أقول شكرا جزيلا لفريقي الرائع، ومعظمهم هنا اليوم، الذين عملوا بجد على مدى الشهر الماضي. وفي ملاحظة أخيرة، أعلم أنني أحظى بدعم جميع الأعضاء في التحدث باسمهم عندما أتمنى حظا سعيدا للسيدة بيرس وفريقها. ونشعر براحة كبيرة لتسليم المطرقة لها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.